القواعد النحوية بين النظرية والتطبيق

د. معاذ محمد رابع
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة ولاية كدونا
و
موسى رضوان
معهد التربية، جامعة أحمد بلّو، زاريا

خلاصة:

كانت العرب أمة عُرِفت بالحماية الكاملة للغتها العربية لما عرفوا من قيمتها التعبيرية، فهذا البحث سوف يناقش طرق الحفاظ عن اللغة العربية منذ أن نزل القرآن الكريم بها، وسوف يكون ذلك بالنظر إلى القواعد النحوية، من حيث النظرية وكيفية طبق هذه القواعد.

وقد أدرك الباحث أن النحاة حاولوا تحديد قواعد نحوية متميزة إلاّ أنهم لم يستطيعوا أن يطبقوا جميع القواعد التي اخترعوها، وذلك إما لكثرة هذه القواعد أو لأن بعض القواعد مستعارة من غيرهم، وطبيعة اللغة لم تكن واحدة.

التقديم:

كانت اللغة العربية مرتبطة بقواعدها التي كوَّنت أصالتها في الجاهلية، وقد حاول علماء النحو رصد هذه القواعد حفظا لها على اللغة العربية الفصحى ألاّ تضيع. لذا يَوَدُّ الباحث النظر في هذه القواعد من حيث تطبيق هذا القواعد المرسومة للنحو العربي من علمه.

ومع القيام بعرض وجيز عن تطور هذه القواعد، ثم الحديث عنها في جانبها التطبيقي وقد أشار الباحث إلى أن النحاة وضعوا قواعد كثيرة للنحو العربي وحاولوا تطبيقها عمليا، ونجحوا في ذلك، إلاّ في بعض الظواهر لم تكن لتطبيق النحو وضوح تام. وفي الختام بعض الأمثلة لتلك الظواهر المشار إليها.

نبذة عن علم النحو:

كانت العرب في الجزيرة العربية قبل الإسلام يتكلمون العربية الفصحى بالسليقة. ولم يكونوا يحتاجون إلى قواعد يضبطون بها ألسنتهم، وذلك لأنهم حفظوا جميع قواعد لغتهم.

ولما جاء الإسلام وحدث اختلاط بينهم وبين غيرهم من العناصر غير العربية، ودخل الأعاجم في دين الله أفواجا، حدث ما يسمي بالإحتكاك اللغوي، وهو تداخل اللغات عن طريق التعامل بين القبائل، ومن هناك أخذ الفساد يدبُّ في سليقتهم الموروثة. وبدا اللحن يشيع بين الناس.[1]

ومن ذلك خشي العلماء، فوضعوا القوعد التي تصون اللسان من الخطإ وتحفظ القلم عن الذلق، وبالتالي يصون اللغة العربية وتكون سليمة خالية من اللحن أو التحريف، وهذا هو الغرض الأساسي

لتفكير هم إلى وضع مبادئ علم النحو وكان ذلك في الصدر الأول للإسلام، إذ أن النحو بدأ شيوعه آنذاك، وقد ذكر العلماء بعض الأمثلة على وجوده عند العامة.[2]

وقد ازداد خطر اللحن في زمن الخلفاء الراشدين بزيادة من دخل في الإسلام من الأعاجم، وعندما تنبه بعض الصحابة رضي الله عنهم جعلوا ينبهون العامة على تجنبه.

وهناك روايات كثيرة تدلّ على ذلك، فقد روي أنّ أعرابيا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه طلب لبعض الناس أن يقرأ له القرآن الكريم، ومما قرئ له قوله تعالى "أن الله بريئ من المشريكين ورسوله" سورة..... الآية... وقرءه بكسر اللام في (رسوله) قرئ أن الأعرابي قال: إن كان الله بريئ من رسوله فأنا أبرأ منه، ومن هناك تنبه عمر بن الخطاب حيث دعا الأعرابي وبين له الوجه الصحيح لقراءة الآية، ثم نهى أن يقرئ القرآن إلاّ بمعرفة العربية.[3]

وقد اختلفت الروايات في أول من بدأ بتأسيس علم النحو، وقيل إنه أبو الأسود الدؤلي بإرشاد من علي بن أبي طالب رضي الله، قال أبو الأسود الدؤلي في هذه الرواية، "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله – فرأيته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: (إني سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية)، وقيل إنه – أي علي بن أبي طالب – هو الذي أمر أبا الأسود الدؤلي رحمه الله أن ينقط المصحف فنقطه ورسم من النحو رسوما.[4]

وروايات أخرى تقول إن عمر بن الخطاب هو الذي أمر أبا الأسود الدؤلي بوضع مبادئ العربية منها علم النحو، وقيل غير ذلك.

ومهما يكن من شيء فإن الروايات الثابتة دلت على جهود نخبة من الصحابة والتابعين على محاولة وضع أسس الأولى لعلم العربية بصفة عامة والنحو خاصة.[5]

ثم جاء بعدهم نخبة من العلماء مثل: ميمون الأفرن فزاد على ما وجد في حدود العربية، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهدي رحمه الله. وبعده جاء عبد الله بن أي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء رحمها الله فزادا في العربية ما أرادا من قواعد النحو وغيره، ثم أخذ طريقهما تلميذ هما خليل بن أحمد الفراهيدي وفتح الطريق لمن بعده وكان بطبيعته لا يأخذ شيئا إلا إذا قضى به وانتهى إلى آخره ولا يترك لغيره شيئا، وأخيرا جاء تلميذه سيبويه صاحب (الكتاب)، وجمع آراء سابقه، وأستاذه الخليل في كتابه المذكور. وكل هؤلاء من أوائل البصريين.[6]

وكان علي بن حمزة الكسائي من أوائل الكوفيين، وقيل: إنه من مؤسسي المدرسة الكوفية التي ساهمت كثيرا في بناء صرح النحو العربي. وقد ساهم هاتان المدرستان في وضع القواعد النحوية على ما كان عليه، وكل من جاء بعد هما فهو عيال عليهما.[7]

وجاءت بعد ذلك مدرسة البغدادية التي حاولت الجمع بين آراء مدرستي البصر والكوفة، وناقشت أراء السابقين من حيث الأخذ والرد. وكذلك ساهم علماء مصر والأندلس في بناء قواعد النحو العربي، وتحرير مسائله.[8]

كانت نتيجة هذا الجهود الجبّار من علماء النحو العربي أن وجد القواعد النحوية الكثيرة، وقد حاولوا وضع مبادئ لكل ظاهرة لغوية وبنوا عليها أحكاما نحوية، حسب ما وجدوا من طبيعة اللغة العربية. وقد وضعوا لأنفسهم منهج الاستنباط، وخصصوا طرق الاحتجاج وحددوا ما يحتج به، ووضعوا لأنفسهم معيارا خاصا لانتقاء بعض القبائل التي يؤخذ منهم العربية، فإنه لم يؤخذ من حضري قط، ولا عن سكان أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، ذلك لشدة الحماية حتى لا تخلط العربية وغيرها.

وبهذا استطاعوا أن يجرّدوا قواعد للاستشهاد وضعوا شروط السماع من أهل العربية وممن لا يُسمع منهم وجاءوا بما سموه القياس النحوي وقوعده،[9] فيما يلي يوضح لبناء هذه القواعد ومدى مرونتها.

- **نظرية القواعد النحوية:**

القواعد جمع قاعدة وهي أصل الأسّ، وقاعد البيت أساسية، وقال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقولهم: بنى أمره على قاعدة وقواعد، تقول العرب: قاعدة أمرك واهية. وقال ابن الأثير: المراد بالقواعد ما اعترض منها وسفل، تشبيها بقواعد البناء.[10]

تقول العرب أيضا: قواعد البيت أساسه، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضات في أسفله، قال أبو الهيثم: القواعد من صفات الإناث ولا يقال رجل قواعد.[11]

ويفهم من التعريفات السابقة أن من دلالات القواعد هي الأسس التي بني عليها غيرها سواء كان حسيا أو معنويا. أما القواعد النحوية فعبارة عن مجموعة من الأحكام استخدمت من الأنماط التركيبية التي تمثل النظام التركيبي للغة العربية، وهذه الأحكام تستنبط عن طريق القياس على ماسمع من العرب الخلَّص بغية توليد الكلام الموافق لما عند أبناء اللغة.[12]

بناء على هذا يفهم أن النحو هو النظام الذي يحكم في وضع الكلمات في الجملة، ويدرس قواعد التركيب دراسة علمية ويصف ظواهره التركيبية، ويعتمد النظام النحوي على تخير اللفظ المؤدي للمعنى، ثم يصفه في موضعه الملائم في التركيب، ويربطه بعناصر التركيب، عن طريق العلامات اللفظية أو المعنوية الدالة على وظيفة الربط بين معاني الألفاظ لترقي إلى التراكيب المفيدة.[13]

وقد حاول النحاة رصد هذه القواعد، ثم حاولوا تطبيقها على الثروة الكثيرة التي ورثوها عند العرب بالرغم من كثرة الخلافات بينهم.

- وقد ميزوا ثلاثة أقسام من الكلم، نظرا للدلالات الكبرى التي تدلّ عليها، وهي الأسماء والأفعال والحروف، فدرس النحاة ما يتألف من هذه الأقسام.

فيؤلف جملا ذات معنى، ثم درسوا الظواهر التركيبية المختلفة ذات العلاقة بالأقسام الثلاثة المذكورة.[14] وعلى العموم فإن النحاة جعلوا قواعد في القياس والسماع والعلل والعامل والمعمول، وطريقة الإحتجاج بالشواهد.

- والقياس عندهم هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة بينهم.

وقد يعتمد النحاة على القياس إذا كان المنقول عن العرب مستفيضا بحيث يطمأنّ إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه، وهذا على خلاف بين المذاهب.[15]

وللقياس أربعة أركان:– المقيس عليه، وهو الأصل، والمقيس وهو الفرع، والحكم، والعلة التي معه.

وذلك مثل قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل، فقالوا إنه اسم اسند إليه مقدم عليه، فيجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. يقال عند الخليل:

- الأصل هو الفاعل – والفرع هو ما لم يسم فاعله.
- والحكم هو الرفع – والعلة الجامعة هي الإسناد.[16]

هذا هو القياس عندهم، وقد بسطوا قواعد أركان القياس في كتبهم ورفضوا كل مالم يدخل في القياس وسموه شاذا أو خارجا عن القياس.

- أما السماع فهو ما سمع من العرب الخلّص المشهود لهم بالفصاحة وعدم فساد اللهجة، وقد حدد النحاة بعض القبائل يراهم فصحاء لم يجاوروا الأعاجم، وأوقفوا السماع عنهم، يقول العلماء: والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أتكل في الغريب وفي الاعراب والتعريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[17] ومعنى ذلك أنهم حدّدوا هذه القبائل دون غيرها، فلم يؤخذ عن حضري قط ولا على سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم [18] يعني غير العرب.

وكانوا يقبلون السماع الصحيح عن هؤلاء المذكورين ولو خالف قياسهم لأن هذه الأماكن المحددة بمنزلة الثقة عندهم.

- ويبدو أن العلل النحوية بسورتها البسيطة هي التي يسميها الجرجاني: "العلل التعليمية" وهي اشتراط النحاة بأن كل حكم نحوي لابد له من علة أحدثته، ومثال ذلك إذا قيل: "جاء زيد" يسأل ما علة رفع زيد؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، وعند النحاة العلل الثواني والثوالث التي يرفضها كثير من النحاة.[19]

يقول العلماء: إن هذه العلل قد رافقت في الأساس نظرية العوامل، بل هي إمتزجت بها حتى ليصعب على المرء التمييز بينهما، ثم قالوا: أما ما آلت إليه نظرية العلة النحوية فيما بعد فبعيد عن نظرية العوامل لأنها راحت تتلبس على مر العصور بمفردات المنطق الفلسفي ومركباته، وكثيراما لا يفهم القارئ المراد بها، ولعل لذلك نادى بعض العلماء برفضها وحذفها عن الدراسة النحوية.[20]

- أما العوامل، فإن النحاة جعلوا لكل ظاهرة اعرابية عاملها، ثم قسموا العامل إلى قسمين: العامل اللفظي، والعامل المعنوي، وذكروا أن الفاعل مرفوع بفعله. والعامل في الرفع هو الفعل، والمفعول به منصوب بعامل وهو الفعل على خلاف بينهم – وقيل بالفاعل. وذكروا أنه هناك حروف وأدوات تعمل عمل الاعراب، فإن حروف النصب هي العامله للنصب وحروف الجر هي العامله للجرّ وهكذا.

وقالوا: إن العامل اتخذت وسائل لتنوع المعاني عن طريق تنوّع حركات الاعراب، ولا غنى عن هذه الوسيلة للوصول إلى الغاية، وكأنه هناك شبه اتفاقا على نظرية العامل وإثباتها إلاّ ما جاء من بعض الذين ينادون بإبطالها.[21]

- والإحتجاج يراد به إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده، إلى عربي فصيح سليم السليقة، وقد احتاج القوم إلى الإحتجاج لمّا خافوا على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر فتوحات الإسلام الواسعة. [22]

ومن هناك دار النقاش الكثير. وهو، هل يحتج بكلام العرب كلهم أم بمن يحتج؟ وهل يحتج بالقرآن الكريم في المرتبة الأولى أو الثانية؟ وهل يحتج بالأحاديث لأنها مروية بالمعنى؟ كل هذه الاختلافات دلالة على محاولة الحفاظ عن اللغة الفصحى وألاّ تضيع.[23]

هذا إيجاز لطرف من القواعد التي بنى عليها النحاة قواعدهم النحوية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل وافق النحاة على تطبيق هذه القواعدعندما جاءوا إلى العمل بها؟ أم لا؟ وسوف نرى موجز ذلك في النقطة التالية:

الجانب التطبيقي للقواعد النحوية:

قدسبق القول أن النحاة حاولوا محاولة جبّارة في رصد القواعد التي تساعد في حماية اللغة العربية وبالتالي استفاد بها من بعدهم واستطاعت هذه القوعد أن تحافظ على لغة القرآن الكريم كما هي بالدعم من المشاكل أو الاختلافات الكثيرة. والذي يتبادر إلى الذهن هل هذه القواعد والأقيسةحظيت بالتطبيق أم لا؟ والجواب عن هذا السؤال فيه نوع من الصعوبة، إلاّ أن نلاحظ ذهن أن كل من قرأ هذه القواعد يرى الاختلاف العميق في دراسة هذه القواعد وكثيرة جدا، ويستنتج من ذلك أنه هناك مشاكل لا تزال قائمة في حالة تطبيق هذه القواعد.

وعلى سبيل المثال تجد أَنهم قسموا الكلمة العربية إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وعرفوا الاسم بأنه: مادلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن،[24] ومثلوا لها (محمد، سعاد). إلا أن هذا التعريف لم يدخل جميع الألفاظ التي سماها النحاة هناك أسماء مثل الصفة، والضمائر، وأسماء الإشارة، فإذا قلت (قاتل) أو (مقتول) هذا اللفظ لم يدلّ على مسمى مطلقا، بل هي كما قال تمّام حسان تدلّ على الموصوف بالحدث ولا تدل على المسمى.[25]

وكذلك الضمائر والأسماء الموصولة، كلها لا تدل على المسمى مطلقا، بل هي أيضا تلعب الدور الإرشاري إلى المسمى لأنها تحتاج إلى مرجع بخلاف الاسم. ولذلك جمعها بعض العلماء في سلك الضمائر،[26] ولعلهم يقولون: إن هذه الألفاظ تكون مسندة إليها وكلما كان مسندا إليه فهو في حكم الاسم!! إلاّ أن الحقيقة ليس كل ما كان مسند إليها يدل على مسمى مطلقا.

وقد عرفوا الفعل بأنه: مادل على معنى في نفسه مقترنا بزمن، أي مادل حدث وزمن،[27] وهذا أيضا فيه نظر لأن بعض الألفاظ التي سموها أفعالا لا تدل مثل: نعم، وبئس، لأنهما لم تدلا على معنى في نفسه وقد يكون واضحا إذا قلت إنها تقترن بالزمن الماضي، ومثال ذلك إذا قلت: جاء محمدُ فالفعل (جاء) دل على حدث وكان هذا الحدث في الماذي. ولذلك أن الفاعل قام بالمجيئ. أما إذا قلت: (نعم الولد) حقيقة دل لفظ "نعم" على المدح، والسؤال هنا هل المدح حركة؟ وماذا فعل الولد حتى سمي بالفاعل؟؟ ولهذا وغيره دعا بعض العلماء بإعادة النظر عن هذه التقسيمات مرة أخرى، وهناك من قسم الكلمة العربية إلى سبعة أقسام بالنظر إلى طبيعتها.[28]

ومما يلفت الأنظار في تطبيق القواعد السابقة صيغة التعجب القياسية. فمن النحاة من ذهب إلى أن: "أحسن" في قولك (ما أحسن زيدًا) فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر عائد على "ما" و زيد مفعول به لفعل (أحسن)،[29] إلاّ أنه بالرجوع إلى قاعدة أن الفعل مادل على معنى في نفسه والزمن جزء منه، أو مادل على حدث وزمن، فلا يلمس القارء كيف دلّ لفظ: (أحسن) على معنى في نفسه أو دل على حدث وزمن في آن واحد؟؟

هذه الأمثلة كثيرة جدا في أبواب النحو كما في باب الإشتغال والتنازع وغيرهما، الأمر الذي يؤكدّ دعوى بعض العلماء إلى إعادة النظر في قواعد النحو العربي، ومن ذلك يقول بعض العلماء "يبدو أن القواعد في النحو العربي لم تحظ إلى يومنا هذا بدراسة معمقة" ولعل هذا الأمر كان السبب الذي جعل كثيرا من هذه القواعد يجدّد في مقولات نظرية"[30].

بالرغم من مجهودات الجبّارة التي قام بها النحاة قديما وحديثا، – وهي المجهودات حقيقة لا يستهان بها – إلاّ أن الباحث يرى كما يراه غيره من أنه هناك حاجة لإعادة النظر في بعض القواعد النحوية وتصنيفها كما ينبغي.

الخاتمة:

كانت الظروف التي أحاطت بتأسيس النحو العربي صعبة جدا، ولعله لذلك وجد النحاة أمامهم جمعا غفيرا من القواعد التي لا يزال الخلاف فيها قائم.

قد حاول الباحث رصد القواعد النحوية من حيث النظرية والتطبيق على مستواها، وقد بدأ بتقديم نبذة عن علم النحو وتأسيسه، ثم حاول بإيجاز التقديم قواعد النحوية من حيث التعريف والأمثلة، وأخيرا جاء البحث ببعض ما يراه أنه تطبيق لقواعد نحوية عند النحاة الذي يحتاج إلى النظر والتنوير.

وقد كان البحث كما نادى غيره من الكتب والعلماء إلى إعادة النظر في بعض القواعد النحوية التي تشكل لبعض المشاكل عند التطبيق، وبالله التوفيق.

المراجع والتعليقات:

1- *انظر: فجر صالح سليمان (د.ت) مسائل الخلاف بين الخليل وسيبويه، ط/ دار العمل، المملكة العربية السعودية، ص: 7.*

2- *أنظر: المرجع نفسه، ص: 8.*

3- *انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (1988) سبب وضع علم العربية، ط/1، دار الهجرة، دمشق، ج/1، ص: 3.*

4- *انظر: المرجع نفسه، ج/1، ص: 34.*

5- *فجر صالح سليمان، المرجع السابق، ص: 14- 15.*

6- *انظر: شوقي ضيف ( ) .....*

7- *المرجع نفسه، ص: .....*

8- *المرجع نفسه، ص: .....*

9- *انظر: د. تمام حسّان (2004م) اللغة العربية معناها ومبناها ط/4، عالم الكتب، القاهرة، ص: 14- 15.*

10- *انظر: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الحفص، الملقب بمرتضى الزبيدي (د.ت) تاج العروس من جواهر القاموس، ط/1، دار الهداية، ج/3، ص: 357.*

11- *انظر: إسماعيل بن حماد الجوهري (1990م) تاج العروس وصحاح العربية، ط/2، دار العلم للملايين، بيروت، ج/3، ص: 87.*

ثم انظر: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (د.ت) لسان العرب، ط/1، دار صادر، بيروت، ج/3، ص: 357.

12- انظر: الموسوعة العربية العالمية (د.ت) شارك في الجازة أكثر من ألف عالم مثل أبو عبد الله بن الأبار، (د،ط).
13- انظر: المرجع نفسه، ص:13.
14- انظر: المرجع نفسه، ص: 2.
15- انظر: سعيد الأفغاني (1963م) في أصول النحو، ط/3، انظر: مطبعة جامعة دمشق، ص: 78- 79.
16- انظر: المرجع نفسه، ص: 108.
17- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإقتراح، ط/ ..دار ... ص: 19- 20.
18- انظر: المرجع نفسه، ص: 20.
19- انظر: بحوث في اللغة (د.ت) موقع إتحاد كتاب العرب (د،ط) ج/1، ص: 20.
20- المرجع نفسه، ص: 22.
21- انظر: المرجع نفسه، ص: 21، ثم انظر: ابن مضاء القرطبي، (د.ت) كتاب الرد على النحاة، ط/3، دار المعارف، القاهرة، ص: 76.
22- انظر: سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص: 6.
23- انظر: المرجع نفسه، ص: 7- 50.
24- انظر: الشبيخ مصطفى الغلاييني (1994م) جامع الدروس العربية، ط/ المكتبة العصرية، بيرزت ج/1، ص: 9.
25- انظر: د. تمام حسان، المرجع السابق، ص: 99.
26- المرجع نفسه، ص: 108.
27- انظر: د. عبد العويز محمد فاخر (د.ت) توضيح النحو، شرح ابن عقيل، جامعة الأزهر، ج/1، ص: 19.
28- انظر: د. تمام حسام المرجع السابق، 9- 13.
29- انظر: د. عبد العزيز محمد فاخر، المرجع السابق، ج/3، ص: 211.
30- انظرك أبو عبد الله بن العنبار، المرجع السابق، ص: 2.